قياس الفقر ومختلف مقارباته في الجزائر

الأستاذ: عريس مختار
أستاذ مساعد (أ). قسم العلوم التجارية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

ملخص

إن الأزمات الاقتصادية العالمية الممزوجة بظروف اللااستقرار السياسي والحروب الدولية، والمدنية، والدينية، كلها عوامل لعبت أدواراً سلبية في حياة البشرية. باعتبار أنها قد قادت جل سكان العالم إلى دوامة الجوع والفقر الذي أصبح يهدد أكثر من ¾ من سكان المعمورة. وتعتبر الجزائر واحدة من الدول المهددة بمرض هذا العصر خاصة بعد تدهور الأوضاع الاجتماعية الناجمة عن انخفاض المداخيل من العملة الصعبة، وانخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية، وتراجع أدوار كل من القطاع الفلاحي والصناعي.

وبفعل الأزمة الاقتصادية والسياسية والأمنية ... ازدادت الأمور استياءً. كل هذا استدعى ضرورة دق ناقوس الخطر، بهدف الإسراع في تبني برامج الإصلاحات الاقتصادية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

وسنحاول من خلال موضوعنا هذا محاصرة المفاعل الأساسي المتسبب في دخول المجتمع إلى النفق المظلم بتسليط الضوء على ظاهرتي الفقر والمساواة. مع دراسة واقعهما واتجاهيهما كظاهرتين متصلتين. هذا مع إثارة إشكالية هامة مفادها هو:

- من هم الفقراء؟
- كيف يتم تحقيق العدالة الاجتماعية ؟

الكلمات المفتاح

تعريف الفقر، الفقر في الجزائر، قياس الفقر، الرفاهية، مؤشرات الفقر، التفاوت الاجتماعي.

Résumé
Les crises économiques mondiales, l'instabilité politique, les guerres perpétuelles, les conflits civils et religieux ; ce sont tous ses facteurs qui ont joué un rôle essentiel dans la négation de la vie humaine. Ce sont les causes qui ont mené une majorité de la population mondiale dans une spirale de paupérisation et la faim. De ce fait, la pauvreté menace de plus en plus près des 3/4 de la population mondiale.
L'Algérie est l'un des pays menacés par ce fléau des temps modernes, surtout après la détérioration des conditions sociales causées par la baisse des revenus en devises, et l'instabilité des prix du pétrole sur les marchés mondiaux ainsi que le déclin du développement dû à la détérioration des secteurs industriel et agricole.
Et par le fait de la crise économique, politique et sécuritaire ... Les choses se sont compliquées. Tout cela a déclenché l'alarme dans le but d'accélérer l'adoption des programmes de réforme économique en coopération avec le Fonds monétaire international et la Banque mondiale.
Dans cette optique, nous essayerons de cerner les causes qui ont mené le pays dans ce gouffre, en mettant en lumière la pauvreté et l'inégalité, comme deux phénomènes liés et indissociables. Nous tenterons d'étudier leur réalité et leurs tendances à partir de la problématique suivante :
- Qui sont les pauvres ?
- Comment assurer la justice sociale ?

Mots clés :
La pauvreté / Les unités de mesure de la pauvreté / Le bien-être / Les indicateurs de la pauvreté / Les inégalités sociales.

مقدمة:

إن الفقر ليس بجديد على المجتمعات الإنسانية. لا من حيث البعد الزمني ولا المكاني، وهو موجود في كل المجتمعات على الرغم من اختلاف وتيرة تطوره وتقدمه، وحسب الدراسات فإن الاهتمام بالفقر كظاهرة يعود إلى ما سمي بقانون " إليزابت " لرعاية الفقراء في بريطانيا، إلا أن الواقع يعكس حقيقة الأمر، كون أن جذور الفكرة قديمة وهي نابعة من عمق وقلب المجتمعات الإسلامية، حيث أن صبحانه وتعالى، يوصي بنا خيراً بإعطاء الصدقات للفقراء والمساكين... (1)

وهناك عدداً كبيراً من الآيات القرآنية التي تحث على هذا، كما تدعوا إلى المساواة الاجتماعية وروح التكافل والتعاون حيث يقول صلى الله عليه وسلم: " ليس منا من بات شبعان وجاره جائع وهو يعلم ". إلى غير ذلك من الأحاديث وكلها أحاديث تدل على أن الاهتمام بالفقر جاء قبل مجيء قانون " إليزابت " وقبل صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام **1984**[2]. والذي يحث على حق الفرد في الحياة الكريمة المتمثلة في الملبس والمسكن الصحي والغذاء المناسب والتعلم والعلاج [3]... أما فيما يخص منظمة العمل الدولية فقد حددت المستويات الأدنى للمعيشة، كما حددت الكيفية التي تحدد بها هذه المستويات سنة **1964**. عشر سنوات من بعد تبنت الجمعية العامة لهيئة الأمم قضية إشباع الحاجات الضرورية للإنسان والمتمثلة في التغذية، المسكن، الصحة والتعليم. واعتبرت أن أية جهود مبذولة لا تسعى إلى تحقيق هذه الحاجات هي جهود غير تنموية.

1. تزايد الاهتمام بالفقر في الجزائر:

منذ عقدين من الزمن، ما انفكت وسائل الإعلام تحدثنا عن انتشار الفقر والجوع في كثير من بقاع العالم؛ خاصة في إفريقيا التي يموت فيها عشرات الآلاف يومياً، والتي يبلغ عدد فقرائها حوالي **240** مليون ؛ وأيضاً آسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط. ويبلغ عدد أفرادها الذين يعيشون تحت خط الفقر **233** مليون، **76** مليون و**27** مليون على التوالي.

أما بالنسبة للجزائر، فإن الفقر يبرز كظاهرة سوسيو–اقتصادية مؤثرة خاصة في خضم التواجد البشري الذي طبعه البؤس والحرمان ومع ندرة العناصر المادية؛ أصبحت القدرة على اكتسابها غير ممكنة مما أدى إلى اندثار أو اضمحلال أبسط الفرص التي تمكن من التواجد الذي حتى وإن تحقق فإنه سيكون حتماً شاقاً ومؤلماً. تتجلى أبرز معالمه في الحرمان والشقاء...، ولعل المتتبع للأوضاع الاجتماعية في الجزائر يلتمس أن الوضع الاجتماعي بدأ ينزف في منتصف الثمانينات بفعل انهيار سعر المحروقات.

هذا الانهيار أدى إلى إشاحة النقاب على وجه النظريات التنموية التي كانت تتبعها الجزائر، والتي أدى فشلها إلى استنزاف الموارد البشرية إلى الخارج. أما الاقتصادية فأصبحت تصب في صالح فئة قليلة من المجتمع؛ بحيث أن مداخيل الطبقة الغنية تضاعفت بنحو **35** مرة عما كانت عليه خاصة خلال العشرية الأخيرة، فكما يقال "مصائب قوم عند قوم فوائد". وبحلول الأزمات السياسية

والاقتصادية أصيب الجرح في عمقه، وأصبحت الوضعية شديدة التعقيد، كما بلغ الفقر درجات عالية، حيث أنه طال أكثر من **12** مليون جزائري حسب إحصائيات **2000**. الأمر الذي ساهم في امتداد خطر الفقر. فبعدما كان يمس **12%** من سكان المجتمع، ولا تزال الأوضاع تتدهور وتزداد استياءً حتى أصبح الفقر المدقع يجر جسد المجتمع. وتسبب في زوال الطبقة الوسطى بعدما كانت نسبتها **80%**[4]. كل هذه الأحداث أرغمت الدولة على تبني سياسة اقتصادية واجتماعية للحد من هذه الظاهرة، فانطلقت في جملة إصلاحات محورها تقليل الإنفاق الحكومي وإعادة النظر في سياسة الدعم، ورفع أسعار الخدمات التي تقدمها الدولة. وعلى الرغم من أهمية هذه الإصلاحات. إلا أنها كانت أكثر ضراً من نفعها. ويظهر ذلك من خلال بروز مظاهر الفقر كتنامي ظاهرة التسول والانحرافات الاجتماعية وانتشار الأحياء القصديرية واستفحال سوء التغذية. حيث أن أكثر من مليون طفل يعاني من مشاكل سوء التغذية. هذا دون أن ننسى تفكك البنية الاجتماعية واضطراب الأسرة، وهذا ما يظهر من خلال انتشار التشرد والطلاق والعنف... إلخ [5]. فأمام هذه الطامة، تم انتهاج سياسة جديدة تحت بند اسمه "الشبكة الاجتماعية" [6]. من أجل الحد أو معالجة بعض مشاكل الفئات الاجتماعية المحرومة؛ إلا أن ارتفاع معدلات البطالة بسبب فقدان مناصب الشغل، كان له تأثيراته على جميع المحاولات؛ خاصة بعد تراجع جميع المداخيل؛ حيث أكثر من **52%** من أفراد المجتمع يعيشون بأقل من دولار في اليوم. وما نسبته **40%** يعيشون بأقل من دولارين في اليوم. الأمر الذي عجل بتمزق شرايين المجتمع، ودخول الاقتصاد قسم الجراحة، اختصاص تفكيك وتشتيت (**FMI**)، ومن ثم العناية المركزة (**BM**).

عموماً فإن الوصفة التي جاء بها (**PAS**) كانت جد فعالة، خاصة عندما أضعفت الطبقة الأرضية للاقتصاد الجزائري. الذي أصبح عاجزاً على المقاومة، خاصة بعد اتساع رقعة الفقر.

جدول رقم (**1**) يبين عدد السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم[7].بالمليون نسمة وبالنسبة المئوية.

	1987	1990	1993	1996	1998
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	9.3	5.7	5.0	5.0	5.5
	%4.3	%2.4	%1.9	%1.8	%1.9

المصدر: مجلة التمويل والتنمية.

2. دليل الفقر في الجزائر

على الرغم من أن العالم لا يكاد يخلو من الفقر، إلا أن درجة تواجده بالعالم الثالث ليست نفسها بالعالم المتقدم. هذه الإشكالية جعلت الكثير من المتخصصين يصرح بأن تفسير ظاهرة الفقر ليست بالأمر الهين لكثرة العوامل والمتغيرات المادية، وغير المادية. التي تؤثر وتتأثر بها هذه الظاهرة من جهة، وتؤثر على العوامل والمتغيرات بتفاعل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع من جهة أخرى[8].

وهذا ما يصعب من كيفية التدخل لمواجهته، الأمر الذي جعل الأمم المتحدة تضيف بعداً جديداً من أبعاد التنمية البشرية في تقريرها السنوي سنة **1997**. الذي ينص على ضرورة التخلص من ظاهرة الفقر؛ خاصة بعد اتساع حجم الهوة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة. في هذا المجال تشير الدراسات أن ما مقداره **3/1** من سكان العالم المتقدم [9] يحققون أكثر من **85%** من إجمالي الناتج القومي العالمي، في حين أن **3/2** من سكان العالم المتخلف لا يحققون سوى **15%** من إجمالي الناتج القومي العالمي. بمعنى آخر أن **20%** من الفقراء لا يملكون سوى **13%** من الثروة. ولازال الفارق يتسع ويزداد كل يوم [10]؛ هذا ما يجبرنا على التفرقة بين فقر الدخل والفقر التنموي.

فقر الدخل: وهو يتحدد على أساس معيار الدخل.

الفقر التنموي: ويقصد به حرمان الفرد من العناصر الأساسية للتنمية البشرية والمتمثلة في الرعاية الصحية الجيدة والمستوى المعيشي المقبول. ومن الأبعاد التي يتضمنها الفقر التنموي هي:

تعرض الفرد للموت المبكر ويتم تمثيله بنسبة الأفراد المتوقع أن يموتوا قبل سن **40**.

- حرمان الفرد من التعليم، ويتم تمثيله بنسبة الأفراد غير المتعلمين من الكبار (نسبة الأمية).
- حرمان الفرد من ضروريات الحياة، ويتم تمثيله بمتغير مركب من نسبة الأفراد الذين لا يتلقون رعاية، والذين لا يحصلون على مياه نقية للشرب؛ ونسبة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمسة سنوات، والذين يعانون من سوء التغذية. ونستنتج

من المتغير الأخير أنه لا يعكس دخل الفرد فقط؛ وإنما يعكس الدخل العيني كله الذي يحصل عليه الفقر في صورة خدمات عامة من الحكومة.

3. مفاهيم الفقر:

يرى الخبراء أن الفقر يظهر في نقائص استهلاك الأغذية من حيث الكمية والنوعية، بالإضافة إلى النقص في إشباع الحاجيات الاجتماعية الأساسية. حتى ولو وجدنا أنه قد تم توحيد الآراء المتعلقة بمفاهيم الفقر، إلا أنه لم يتم الاتفاق بعد على أسبابه؛ فمنهم من يربطها بمعدل المواليد الذي يقابله النقص في معدلات إنتاج العالم الثالث مما ينعكس سلباً على الوضع الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي.

ومنهم من يرجعها إلى الطبيعة، وعدم قدرتها على توفير الطعام للأفواه المتزايدة سنوياً. وبالنظر إلى ما وفرته الطبيعة من موارد اقتصادية؛ فلا يمكن اعتبارها سبباً في الفقر. ومن هنا يتضح أن الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية هي المسئولة عن تلك المشاكل التي تقف وراء التدهور التنموي.

أما بالنسبة لجمهور الاقتصاديين، فنقول أنهم يركزون على الجانب الذي يربط الفقر بانخفاض الدخل الذي يصعب معه عملية إشباع الحاجات الأساسية التي تضمن بقاء الإنسان وتنميته. كما يرون في مجموعة الفقراء، المجموعة غير القادرة على توفير حاجياتها الأساسية التي تمكنها من العيش في حياة كريمة. مما يؤدي إلى كثير من المشاكل الاجتماعية، وهذا ما يكون سبباً في انخفاض المستويات الصحية والتعليمية...إلخ.

مما سبق نستطيع الخروج بمفهومين للفقر؛ أولهما يتعلق بحد الكفاف، والثاني بالحرمان.

1.3. مفهوم الفقر باعتباره حد الكفاف:

يرتبط هذا المفهوم بمستوى الدخل الضروري الذي يسمح للأسرة بانتقاء حاجياتها الضرورية من مسكن وملبس...؛ ويلاحظ من هذا المفهوم أنه لا يهتم بالتركيب النوعي، ولا العمر لأفراد الأسرة. كما لا يهتم بأنشطتهم الاقتصادية التي بإمكانها أن تلعب دوراً أساسياً في تحديد أساسيات الفرد من جهة، وأن هذا المفهوم يتجاهل أسعار المواد وقيمتها ونوعيتها. كما لا يراعي الظرو ف الاجتماعية، النفسية والصحية للإنسان.

2.3. الفقر والحرمان النسبي:

يقوم هذا المفهوم على المعرفة الدقيقة لكل الاحتياجات الضرورية حسب تصور المجتمع، وأسلوب حياته مع مراعاة اختلافات الأجيال ومشاركة أفراد المجتمع في المناسبات المختلفة مثل الأعياد، الأفراح والأقراح.

وجوهر المفهوم أن الفرد يدخل في حلقة الحرمان النسبي بمجرد أن تبدأ استجاباته لهذه المناسبات، تقل بسبب النقصان أو قلة دخله.

ويعاب على هذا المفهوم كون أنه يعتمد على عامل الدخل، في تفسيره للحرمان النسبي كون أن هناك ظروف أخرى إلى جانب الدخل قد تحول ما بين الفرد وحضوره، أو مشاركته الاجتماعية في المناسبات المختلفة.

وفي نفس السياق تقول " Deepa Narayan "[11]: أن الفقر والشقاء يعنيان عدم توفير الرفاهية المادية وانعدام الأمن والعزلة الاجتماعية والضيق النفسي، وعدم توافر حرية الاختيار؛ فيصبح الأفراد فقراء. عندما تتم مقارنتهم بأفراد آخرين تنطبق عليهم نفس الخصوصيات". ولكن وضعيتهم تبقى أحسن [12]. أي بمعنى أن هناك أفراد جد فقراء، وآخرون فقراء؛ إلا أن هذا لا يمنع أن يكون كلاهما أكثر الفئات عرضة لضعف الصحة، البطالة، الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والموت المبكر وكافة أنواع العنف والتهميش...إلخ.

هذا ما أثبتته فعلاً إحدى الدراسات الأمريكية عندما قامت بتقديم تقريرها لهيأة الكونغرس وللجمعية الأمريكية للوقاية من أمراض القلب الموجودة بسان أنطونيو (تكساس)، حيث تؤكد هذه الدراسة أن النوبات القلبية لا تعود أسبابها بالضرورة إلى الأمراض الوراثية أو الأخطار التقليدية المعروفة؛ وإنما قد تعود للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ونمط الحياة. هذا ما صرح به الدكتور " Larry Goldstein" من جامعة " DUKE "، وجاءت هذه التصريحات عقب أبحاث وتتبعات دامت أكثر من **23** سنة لحوالي **10059** عامل يبلغ سن كل واحد منهم **40** سنة. ولقد توفي منهم **364** عاملاً؛ وعموماً كانت الاستجوابات تتعلق بجانبي المشاكل العائلية والمالية.

أما بالنسبة لمن كان يعاني من مشاكل عائلية خطيرة **4.6 %** و**4.5 %** كانت لديهم مشاكل عائلية معتدلة، وما نسبته **3.3 %** كانوا في حاجة ماسة للأموال؛ و**3.7 %** كانوا في ميسرة. فكانت النتيجة التي توصل إليها " **Dr. David** Tanne "[13]، هي أن العمال الفقراء الذين تتعسر وضعيتهم قد يهملون الاهتمام بأنفسهم وصحتهم بسبب قلة المغنم. ويشارك في هذا تدهور الأوضاع

الاقتصادية والاجتماعية والضغوطات النفسية. مما يتسبب في اضطراب الأوعية الدموية " Vaisseaux sanguins "؛ الأمر الذي يحدث أزمة قلبية.

وعليه، فهو يقول: " Soyer heureux et ne vous inquiétez pas ". من هنا نستنتج أن الفقر يؤثر على الصحة. وعليه فإن كل التعاريف السابقة يدور فحواها حول فكرة أو مفهوم واحد. ألا وهو عجز فئات المجتمع عن تلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية من الغذاء، اللباس، المسكن والرعاية الصحية التي تضمن الحياة الكريمة. هذا ما يمكن إظهاره من خلال الشكل التالي:

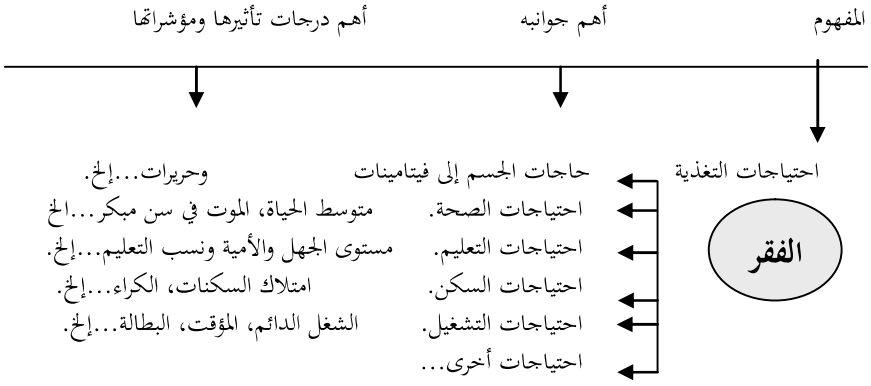

المصدر: CREAD **1984**.

4. تعاريف الفقر في الجزائر:

إن التعقد الجوهري لظاهرة الفقر وكذلك تنوع العوامل التي تحددها وخصائصها، قد جعلت من الصعب تحديد المظهر الوحيد و/أو السائد للفقر في الجزائر.

فعلاً، فقد أثارت نتائج التحقيق حول الاستهلاك لسنة **1995** تناقضات عدة، حيث أن الفقراء وغير الفقراء كانوا يشغلون مجالات مشتركة في مجال الصحة والتعليم والسكن. مما أدى إلى إعادة النظر في المنهج الكلاسيكي للمعايير التي تميز بين الفقراء وغير الفقراء، وحول السلوكات المنطقية الناجمة عن وضعية الفقر. وينبغي التذكير أنه من أهم التناقضات التي أشير إليها[14]:

– في مجال الصحة، كان ما يقارب نصف عدد الفقراء يلجأون إلى الطب الخاص (**45.6 %** من العشر الأول).

– لا يعتبر دائماً نوع السكن مؤشر لترتيب المداخيل: **9.4 %** من الفقراء كانوا يشغلون "فيلات" مقابل **12 %** من غير الفقراء. ويؤكد وضع السكن هذا

التناقض بحيث أن **69.5 %** من الفقراء كانوا يملكون سكنهم مقابل **62.7 % من غير الفقراء.**

في سنة **2000** أثبتت النتائج الأولية الجزئية للتحقيق حول الاستهلاك هذه التناقضات، بحيث سمحت فترة الانتقال نحو اقتصاد السوق بالتقليص من الفوارق. وانتقلت هذه الأخيرة من نسبة **1** إلى **12** سنة **1988** إلى **1** إلى **10** سنة **2000**.

ويوفر ملخص وثيقة الندوة الوطنية لمكافحة الفقر والإقصاء بعض المؤشرات حول تدهور مداخيل الأجراء. يرتكز هذا التقييم على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات وعلى تقديرات مستوى الدخل في ثلاث حدود دنيا حسب الطريقة المعتمدة من طرف البنك العالمي.

وحسب هذه التقديرات، يظهر إفقار واضح للأجراء والمتقاعدين الذين تراجعت قيمة أجورهم الحقيقية بنسبة **35 %** بين **1991** و**1998**.

وباعتبار الحجم المتوسط للأسرة الجزائرية (حوالي **6** أفراد في الأسرة) وأجر رب الأسرة يعادل الأجر الوطني الأدنى المضمون (**6000** دج/الشهر حتى سنة **2000**، و**8000** دج/ شهر حتي بداية **2004**) أو مختلف مستويات أجور الوظيف العمومي.

يضع " الأجر الوطني الأدنى المضمون" الأسرة في حالة الحد الأقصى للفقر، بحيث أنه إذا ما قسمنا هذا المدخول على أفراد الأسرة في السنة؛ يكون في مستوى أقل من حد الفقر الغذائي (أدنى بـ **22%** من هذا الحد).

غير أنه يبقى من الصعب – نسبياً– إعداد تصنيفاً للفقر في الجزائر بناءً على هذه المؤشرات وحدها وعلى المعيار النقدي فقط، وذلك لأسباب عدة:

إن الدخل الوحيد الذي تم حصره نسبياً في مجال الإحصاء هو دخل الأجور المصرح بها. وبهذا الشأن، نذكر بعض المعطيات الهامة:

– حسب تحقيق قامت به مصالح وزارة العمل والحماية الاجتماعية لدى عينة تضم **8000** مؤسسة خاصة، فإن **55 %** من العمال كانوا غير مصرح بهم.

– تقدر نسبة التهرب من دفع "الاشتراكات الاجتماعية" بـ **40 %**.

– حسب تحقيق الديوان الوطني للإحصائيات الخاص بالأسرة لسنة **1996**، فإن **30 %** من المشتغلين لا يدفعون اشتراكات الضمان الاجتماعي.

– إن أهمية مناصب الشغل غير الرسمية تشوه كل دراسة قائمة فقط على العمل الرسمي. وحسب معطيات تم نشرها في إطار ندوة حسب الجنس (نظمت في

مارس **2000**) في القطاع غير الفلاحي المفروض أنه أحسن تنظيماً، قدرت أهمية مناصب الشغل غير الرسمية في سنة **1987** بـ **32%.**
– غياب تقييم فيما يخص حصة الاستهلاك الذاتي في المداخيل، في الأرياف.

5. أنـواع الفـقر:

الفقر قد يكون مطلقاً أو نسبياً:

1.5. الفقر المطلق:

هناك معياراً نقدياً محدداً، متى توفر أصبح الفرد قادراً على تحقيق الحد الأدنى من تكلفة الاحتياجات الأساسية من الغذاء، الملبس، المسكن والتعليم والصحة، ومتى عجز الفرد على تحقيق هذا المستوى لأصبح فقيراً بشكل مطلق، بمعنى أدق فإن الفقر المطلق يعني حصول الفرد على دخل أقل من حد أدنى معين يسمى حد الفقر [15]، ولهذا فإن حد الفقر المطلق يعتمد في الدول النامية بهدف تحديد الاحتياجات الأساسية للسكان، وهو يقاس بالقيمة النقدية للاحتياجات الأساسية للإنسان؛ الغذائية وغير الغذائية [16]، ولقد أثبتت الدراسات التي أجريت في الأدبيات الحديثة عن التنمية الاقتصادية، أنه بالامكان التخفيف من حدة الفقر المطلق في حالة ما إذا تم توفير شرطين على الأقل.
أولهما: يشترط حدوث نمو اقتصادي؛ أي بمعنى رفع الدخل المتدني بشكل مستمر؛
أما ثانيهما: فهو يستدعي العدالة في توزيع المداخيل[17].

2.5. الفقر النسبي" Relative "

وهو يتعلق بحالة الظروف المعيشية للأفراد والأسر، ويتحدد بنسبة معينة من الدخل المتوسط. كما يتغير بتغير هذا الدخل، وخط الفقر النسبي يعتمد في الدول المتقدمة خاصة. لهذا فإن الفقر النسبي يشير إلى انتماء الفرد إلى المجموعة التي تتحصل على أقل دخل في المجتمع. كأن يكون أفقر من **10 %** أو **20%** في المجتمع، ومن الممكن أن يكون هذا الفرد فقيراً بالمفهوم النسبي وغير فقيراً بالمفهوم المطلق.

3.5. الفقر المدقع:

وهو العجز على تحقيق الحد الأدنى من الاحتياجات الضرورية من الحريرات، والمقدرة ب 2200 حريرة/يوم للفرد العادي. وتختلف هذه الكمية باختلاف العمر والجنس وطبيعة النشاط والنمط الاستهلاكي المتبع.

4.5. الفقر المؤقت – الاجتهادي:

وهو فقر جزئي قصير الأجل، إذا ما قورن بالفقر المدقع، وتكون العائلة فقيرة مؤقتاً. إذا تدهورت قدرتها الشرائية وتراجع مستواها المعيشي، ونمطها الاستهلاكي؛ بحيث تصبح تحت خط الفقر، أو قد يتعلق الأمر بوضعية الفقر المتوارث من جيل إلى آخر. وهذا ما يجعلنا نتكلم عن الفقر الدائم؛ فالأشخاص المعنيين يعيشون في مناطق منخفضة المستوى، وعليه فقد يتعلق الأمر بالفقر المؤهل الذي ترجع جذوره إلى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. كالبطالة وازدياد عدد أفراد الأسرة والمديونية...

عموماً فإن مدة الفقر قد تطول وتدوم، أو تقصر حسب ما يجتهد به الفرد أو الأسرة في مواجهته.

5.5. الفقر متعدد الأبعاد La pauvreté est pluridimensionnelle ou plurielle

أين يكون الفقر موافقاً إلى تراكم جملة معوقات سوسيو اقتصادية وثقافية؛ بحيث أنه لا يعكس فقط النقص في الموارد فحسب، وإنما يعكس الصورة الحقيقية للمساوئ الناجمة عن التوظيف، التكوين، الصحة، السكن والوضعية الاجتماعية ككل. فعامة ما يكون الفقر في حالة عدم المعرفة وعدم القدرة، مما يجعل حالته تستاء وتدهور أكثر فأكثر.

6.5. الفقر ظاهرة متصاعدة La pauvreté est graduelle

فبمجرد أن تكون البطالة مكثفة ومتغيرة، منخفضة أو هشة حسب الوضعية خاصة عندما يكون الفقر مؤقتاً؛ يصبح من الممكن القضاء عليها ومعالجتها. وعليه فإن الأمر لا يتعلق بتقسيم الفقراء إلى فئات ونسب، وإنما يتعدى ذلك بحيث يصبح من اللازم علينا قياس درجة الفقراء؛ بمعنى حساب درجة الانحراف "gap Pauvreté " ما بين الدخل المحقق والفقر المحصل عليه، هذا الانحراف يسمى بعجز الدخل "Déficit revenu ".

6. الفقر ظاهرة ريفية:

على ما يبدو فإنه بقدر ما تعاني المجتمعات من الفقر تعاني الجماعات، وجماعات الأقلية الدينية أو العرقية أكثر؛ وقد تعاني المرأة من الفقر أكثر من الرجل، ومعاناة الطفل هي أكثر. كما أن معاناة البدويين هي أكثر من معاناة الحضر. خاصة بعد ما اعتبرت الإحصائيات والدراسات أن الفقر ظاهرة ريفية أكثر منه حضرية. فهو يمثل **63 %** في العالم وتبلغ نسبته **90 %** في كل من إفريقيا والصين. أما في المغرب العربي فإن إحصائيات **2002** تقر أن نسبة الفقر في المغرب العربي تقدر بـ: **19 %**، **22 %** في الحضر و **33 %** في الريف.

أما في الجزائر التي يفوق فيها مجموع الفقراء **6360.000** حسب دراسات **B.H**[18] سنة **1995**، أي ما نسبته **22.6 %** من مجموع السكان. فإن نسبة الفقر تنحصر ما بين **14.7%** كفقر حضري، و **30%** كفقر ريفي. وبمعنى آخر، فإن الفئات الأكثر حرماناً في الجزائر هم الفئات الريفية بنسبة **72%** مقابل **68%.**

ومن نتائج تقارير مستويات الحياة وأنماط الاستهلاك لسنة **1988** نلخص ما يلي:

خط الفقر: Un seuil de pauvreté extrême[19]

لقد تم تقديره على أساس القيمة النقدية الضرورية التي تسمح باقتناء الاحتياجات الغذائية الدنيا المقدرة بـ **2100** حريرة/اليوم للفرد الواحد. ولقد بلغت القيمة النقدية لهذه الاحتياجات **10943دج**/السنة للفرد، سنة **1995** بعدما كانت قيمتها **2172**دج/السنة للفرد، سنة **1988**.

خط فقر أدنى: Une seuil de pauvreté inférieure

وهو يأخذ بعين الاعتبار النفقات غير الغذائية وقدرت قيمتها بـ **12172دج**/السنة للفرد سنة **1995**.

خط فقر أعلى: Une seuil de pauvreté supérieure

وتعادل قيمته مبلغ **18191** دج/السنة للفرد؛ والملاحظ هنا أن امتداد هذا الخط قد تراجع بنسبة **10%**، فبعدما كان يمس **12%** من أفراد المجتمع سنة **1988**؛ أصبح يمس **22%** سنة **1995**.

عموماً فإن تمركز فقراء الريف في الجزائر تبلغ **70%**، بحيث أن **20%** يعيشون تحت خط الفقر. وبعضهم يعتمد في كسب قوته على الزراعة، وبعض مداخيل

تربية المواشي والصناعات التقليدية، الصيد، عائدات إيجار العتاد الفلاحي أو الضيعات. وعليه فإن أغلبيتهم يشتغل أو يتفرغ لإنتاج أو إدارة المحاصيل وتربية القطعان محاولة منه تحسين دخله. وإن كان الدخل عند أغلبيتهم يرتبط بمصدر واحد. ولعل فئة غير المزارعين أي الأجراء المعدومين الذين لا يملكون أراضي هم أكثر الفئات حرماناً. إذا ما قورنوا بصغار ملاك الأراضي، هذه الفروق هي التي تعكس تفاعلات بالغة التعقيد في مجال الثقافات والأسواق والسياسات العامة. ولازالت هذه الفروقات تزداد وتتسع حتى تؤثر على كلتا الفئتين منم خلال تفكيك الطبقة الريفية بسبب قوى السوق وقوانين تحديد ملكيات الأراضي والأسعار وتقلبات الطلب على العمالة ومعدلات الأجور وأسعار الأغذية...إلخ، أو بسبب تعرضهم لمخاطر التغيير في الطقس وقوانين الاستثمار وتقلبات السياسة العامة والأزمات العامة والأزمات الاقتصادية والكوارث البيئية. وكلها عوامل أو أسباب قد تزيد في عمق وحدة فقرهم. وغالبا ما تكون الضحية المرأة الريفية (تفكك الأسرة الهجرة... الخ).

فملامح الفقر في الجزائر تبرز وتتمثل في الظروف القاسية التي يواجهها فقراء الريف، من حيث الاستهلاك الشخصي والانتفاع بخدمات التعليم، الصحة، الصرف الصحي، مياه الشرب، الاتصال، المواصلات والإسكان وغيرها. فيبقى الحل أمام هذه الفئات يتمثل في الهجرة إلى الوسط الحضري بغية الانفكاك من الفقر، ولعل ما زاد من ارتفاع معدلات الهجرة هو افتقار السياسات الحكومية للإجراءات التي من شانها الاهتمام بالقطاع الزراعي ووسائل التخزين وإعادة بناء البنية الأساسية الاجتماعية والمادية للأرياف ومن جملة الأسباب نجد ما يلي:

ـــ الظروف المزرية التي تعرفها الأرياف من نقص المرافق وما شابه ذالك.

ـــ طريقة برمجة السياسة الاقتصادية التي تقصي فقراء الأرياف.

ـــ انحياز سياسات الحكومة إلى المناطق الحضرية.

ـــ وجود سياسات اقتصادية تمييزية تستبعد فقراء الريف من برامج التنمية الريفية والفلاحة مما يصعب على أصحاب الأرياف الاستفادة من الخدمات الاجتماعية ويزيد في سرعة ارتقائهم في سلم الفقر،وهذا حسب ما جاء في التقرير الذي قدمته **cenap** في سنة **1999** حول التنمية الريفية في الجزائر.

ـــ فساد بعض رجال السياسة وأفراد الأجهزة البيروقراطية (الحكومية) الباحثين عن الربح.

ـ وجود عيوب في السوق بسبب تركيز ملكية الأرض وغيرها من الأصول والسياسات ذات الأثر المشوه.

وأخيراً فان **20%** من الفئات الأكثر فقرا في الريف تعاني من البطالة بحوالي **35%**مقابل**44%** في الحضر.

7. التخفيف من وطأة الفقر في الريف:

ويتحقق هذا من خلال إدخال تحسينات على البنية الأساسية، التي تؤثر تأثيراً مباشرا على إنتاجية القطاع الزراعي ونوعية الحياة التي يعيشها فقراء الريف، والمتمثلة في (النقل، خدمات الإرشاد الفلاحي...)، والبنية الأساسية الاجتماعية (التعليم، الرعاية الصحية ...). وتعزيز النمو الزراعي باستخدام تقنيات حديثة، والاهتمام بصغار ملاك الأراضي والأجراء المعدمون والنساء، مع حفظ تركيز إدارة جيدة للاقتصاد التي تضمن بناء، وإمكانية تعزيز راس المال البشري لفقراء الريف.

وهذا ما جعل الحكومة الجزائرية تحدد سياسة متفهمة لأولويات الفقراء الهادفة إلى تحسين قدرات الاقتصاد الريفي، بما يمكن الفقراء من الحصول على البنيات الأساسية، بما تتضمنه من تنمية مشاريع أعمال اقتصاد المزارع الصغيرة، وتوفير رأس مال بدئ التشغيل لصغار المنتجين. وإصلاح شبكات الطرق، الكهرباء، الاتصال والخدمات؛ وهذا دون إهمال فقراء الحضر الذين لهم نصيبهم من هذه السياسة. وذلك بتوفير فرص العمل والدخل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين نوعية الخدمات المتعلقة بالإسكان وشبكات التأمين والضمان الاجتماعي، وإعطاء أولويات للإجراءات العامة بما يحقق المصلحة العامة.

8. استراتيجيات الحد من الفقر في الجزائر:

مع تزايد حجم السكان؛ هل بإمكان السياسة الاقتصادية أن تضمن إمكانيات العيش المحترم في ظل الاتجاهات الحديثة للاقتصاد العالمي وتحديات العولمة ؟

هذا دون الخوض في إمكانية تحسين مستويات المعيشة، خاصة مع تراجع بعض القطاعات الاستراتيجية التي من شأنها المساعدة في سد الحاجات. كتراجع القطاع الفلاحي والصناعي بـ: **1.3%** و**6.3%** على التوالي.

وتؤكد إحصائيات (**FAO**) المنظمة العالمية للتغذية على أن **70%** من سكان العالم لا يتعدى مستوى السعرات الحرارية عندهم **2000** حريرة/اليوم. وهذا يعتبر

دليلاً واقعياً يعكس سوء التغذية وضعف الرعاية الصحية، خاصة في دول العالم الثالث؛ كما أن ما نسبته **25 %** من سكان الجزائر لا يتعدى معدل السعرات الحرارية عندهم **1500** حريرة/اليوم. وهذا ما يدل على الفقر الذي بلغ أقصى معدلاته في الجزائر. والأمرَ جعل معظم الحكومات تضاعف جهودها لتحديد أسباب الفقر؛ بحيث اطلعت بمسؤولية أكبر في تعميم استراتيجيات فعالة. وهذا نفسه ما دفع بالحكومة الجزائرية إلى إتباع برامج إصلاحية لمواجهة أعقد المشاكل التي تواجه المجتمعات الإنسانية، واتبعت برامج لتحسين ظروف الاستثمار، وتقديم المعونات للفقراء. والدليل على ذلك العقود التي تمت المصادقة عليها مع منظمة حقوق الإنسان، وحقوق الطفل إلى جانب اعتماد جملة من البرامج الإنعاشية كبرامج الأشغال العامة، وبرامج التضامن الوطني وغيرها من البرامج التي جاءت بهدف تقليص حجم الفوارق بين أفراد المجتمع؛ من إعانات الدخول المدرسي وتوزيع السكنات التساهمية، وخلق منا صب شغل لإعادة إدماج البطالين في الحياة العملية وتقديم مساعدات مالية للمعوزين...إلخ

كما أن زيادة البطالة رفعت من نسبة الفقر، وأصبح يهدد شريحة معتبرة من المجتمع. خاصة بعد إلغاء كل التدعيمات المتعلقة بالسلع الواسعة الاستهلاك. فارتفع سعر الخبز من **1.50** دج إلى **2.50** دج ليبلغ **04** دنانير سنة **1994**، أما اليوم فهو في حدود **08** دنانير؛ أما بالنسبة للحليب فبعدما كان يساوي **04** دج بلغ **08** دج سنة **1996**، أما اليوم فهو يباع بـ **25** دج. وباستمرار العملة الوطنية في الانخفاض استمرت الأسعار في الارتفاع. فبعدما كان **1$= 5**دج في **1988**، أصبح اليوم **1$= 83** دج.

هذا الارتفاع في الأسعار قابله انخفاض في الأجر الحقيقي [20] مما تسبب في شلل القدرة الشرائية، وفي بروز القطاع غير الرسمي. ويؤكد وزير الاقتصاد الأسبق السيد " محمد هيدوسي" أن القدرة الشرائية قد تدنت ب **25 %**، وهذا ما أكده تقرير **PNUD** لسنة **2001**، حيث انتقلت من **4500 $** للفرد سنة **1987** إلى أدنى من **2000 $** سنة **1997**، ثم إلى **1350 $** سنة **1998**. وفي حين أن القدرة الشرائية للمحرومين من المتقاعدين والمعوقين والأرامل وحتى بعض العمال الأجراء قد تدنت بـ**3%**، وأصبحت تقدر بـ **42 %** سنة **1995**.

وحسب خط الفقر الدولي المقدر ب **500 $**، فإن ما يقارب **25 %** من أفراد المجتمع الجزائري هم فقراء. وذات المصدر يؤكد أن متوسط دخل الفرد أصبح في حدود **1350 $** سنة **1997** [21] بعدما كان يعادل **2800 $** سنة **1997**، ثم انخفضت

بنسبة **6 %** ما بين **1997** و**2000** حسب تقرير **CNES 2000**؛ وكل هذه العوامل ساهمت في انغماس الأفراد والعائلات في الفقر المطلق.

جدول 02 يشير إلى ترتيب الأجراء **حسب الدخل والقطاع لسنة 1998.**

العائلة / الدخل الشهري بالدينار	القطاع العمومي				القطاع الخاص		المجموع	%
	إدارة	%	اقتصاد	%	العدد	%		
أقل من 10000 دج	6000000	50	441000	36.4	169240	13.618	12102440	42.3
10000 – 16000	4440000	42	466200	44	148000	14.4	10582000	37
16000 – 30000	1450000	25.6	340000	60	81560	4.8	5667600	19.8
أكثر من 30000	1100000	44.4	126000	50.8	1200	14	248000	0.9
المجموع	1200000	42	1260000	14	400000		1860000	100

المصدر: وزارة المالية **1998**.

يشير الجدول إلى أنه على مستوى كل القطاعات ومجموع العمال، فإن ما نسبته **42.3 %** يحصلون على أقل من **10000**دج/الشهر. في حين أن نسبة ما يتحصل على دخل أقل من **16000**دج تساوي **79.3 %**. أما نسبة من يتحصل على دخل أكبر من **30000** دج لا يتعدى **1 %**، وأكثر ما يزيد في تدهور الأوضاع هو اتساع الفارق بين نسبة الزيادة في مستوى الأسعار المقدرة بـ **25%** ونسبة الزيادة في المداخيل المقدرة بـ **19 %** بين الفترة الممتدة من **1993** إلى **1996**.

ولقد كان لهذه الفوارق والتدهورات تأثيراتها من الناحية الاجتماعية، حيث ساهمت في عزوف الشباب على الزواج وتراجع مساحات الولادات وحدوث تغييرات في أنماط استهلاك العائلات؛ حيث تراجعت بأكثر من **50 %** عما كانت عليه سابقاً. فتم الاستغناء عن اللحوم والفواكه...[22]، وذلك بسبب الدخل الذي لم يعد يكفي، خاصة عند العائلات الفقيرة التي تبلغ نسبتها **20 %** والتي بعدما كانت تكتفي بصرف قرابة **65 %** من الدخل لتلبية حاجياتها الغذائية، أصبحت اليوم تصرف كل الدخل ولا تقدر حتى على تلبية الحاجيات الأساسية في حين أن **20 %** من الطبقة الأكثر ثراءً، لا تصرف سوى **34 %** من الدخل على نفس الحاجيات[23].

وباضطراب مستويات النمو وجدت معظم العائلات نفسها على حلبة الاستلاف أو الاقتراض، محاولة منها دعم دخلها بما يمكنها من اقتناء ما يعينها على الاستهلاك الشهري من أغذية، أدوية، دفع إيجار أو فواتير. وأغلبية السلفيات لأكثر العائلات هي بهدف تغطية مصاريف الأدوية أو تكاليف التمدرس[24].

هذه الأحداث عند تبلورها أجبرت كل من فئة الأطفال والشيوخ وحتى المرأة من الدخول إلى الحياة العملية (نشاطات صغيرة أو العمل في الإدارة...)، بغية التخفيف من الأزمة؛ وتقليم أظافر الفقر. لكن منطقة الاضطرابات **Zone du turbulence** التي يوجد فيها الاقتصاد الجزائري، جعلت الوظيفة مهددة. وبالتالي أصبحت بوادر اللاضمان تلوح في الأفق. ذلك كون أنه من العمال أنفسهم من يعمل ولكن دخله غير كاف.

وأمام تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لجأت الدولة إلى تقديم مساعدات مباشرة للفئات المحرومة من خلال **(AFS/AIG)** [25]و**(ISCR)** التي تختص بتسيير برنامج الحماية الاجتماعية لفئات العمر الثالث والمعوقين في إطار الشبكة الاجتماعية.

كما تم خلق **(ADS)**[26] في سنة **1996** تحت الرعاية السامية لرئيس الحكومة، بهدف السهر على تنفيذ البرامج السابقة الذكر.

فبرنامج **AIG** مستمد من تجربة بولونية، وهو يتكفل بأرباب العائلات عديمي الدخل، الذين يبلغ مستوى أعمارهم **31** سنة. فالهدف منه هو إنقاذ الشباب من أرباب العائلات، فبلغ الأفراد المتكفل بهم في إطار هذا البرنامج **134000** فرد، حسب إحصائيات **1998**. في حين أن مجموعهم يتعدى **500000** حسب تقديرات **ONS** أما عدد المستفيدين **كان 130300**[27]، وإلى جانب هذه المساعدات، تم إتباع سياسة التسيير الاجتماعي للبطالة باعتبارها أحد مؤشرات الفقر. وذالك بتحرير منصب العمل بالإحالة المبكرة على التقاعد، واعتماد تخفيض عدد ساعات العمل...، إلا أن هذا لم يكن كافيا لمواجهة الفقر، كون أن شريحة كبيرة من المجتمع بقيت تسبح في فضاء الفقر، خاصة العمال الضعيفي الأجر.

9. الجزائر بين اقتصاد السوق والفقر:

إن هدف السياسات الاقتصادية المنتهجة، هو تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وهذا لا يتحقق إلا إذا تم تحقيق معدلات نمو جيدة، تخدم السياسة الاجتماعية. وتفيد في مواجهة الفقر وتساهم في تخفيف الفروقات السائدة ما بين مختلف الطبقات الاجتماعية، وتساعد على تحسين مستويات المعيشة. وهذا ما يقتضيه مجلس " **BIRD** " عندما قام بدراسة تجارب بعض الدول السائرة النمو، فاشترط استثمارا في راس المال البشري وجزء قليل منه في قوة السوق. كون أن فتح الباب أمام آليات وميكانيزمات السوق له آثار وخيمة على شعوب هذه الدول. من فقر وما شبه ذلك على المدى القصير خاصة، وان تقرير الأمم المتحدة لا يبعث على الارتياح. بعدما اقر أن التنمية في العالم العربي في مواقع العجز، من حيث سلبيات أنماط التسيير. سواء من الجانب الفلاحي أو الصناعي أو في مجال الاستثمارات وسوق الشغل، كما أنها لا تملك أمنها الغذائي.

فالجزائر أيضا هي سجينة التردد في أقرار سياسة اقتصادية إصلاحية، مما يتسبب في إحباط محاولات الإقلاع الاقتصادي. رغم الاحتياطيات المالية المتوفرة.

فكما هو معلوم سواء تعلق الأمر بالجزائر، أو بالدول النامية. فبمجرد أن تتحصل على الشهادة، فانك تدخل عالم البطالة. اللهم إلا من رحم ربك، أو انك قد تفقد وظيفتك بعد مسيرة خدمة طويلة. فتدفع بذالك ثمن قوتك وقوت أسرتك إن كنت متزوجا، نتيجة أخطاء ارتكبها الآخرون. فهذا ما لا يطيقه بشر. وغالبا ما تكون النتيجة اختلال التوازن الذهني للفرد، خاصة في ظل غياب شبه كامل للتكفلات البسيكولوجية والمعنوية والمادية.

وإن لم يتحقق هذا كان ذلك المتمثل في الانشقاقات العائلية (تفكك الأسرة). وفي نفس الوقت الذي تتوسع فيه بؤرة التفكك الأسري. تفكر الحكومة في طريقة تعديل قانون الأسرة (انتحارات، سرقة، قتل، تسول، تشرد) ظاهرة التسول والتشرد التي لم تشهدها الساحة الجزائرية إلا بعدة **PAS**، ومنهم من يتوسد الشوارع والمرافق العمومية، لينتهي به المطاف بالجنون وكم أصبح عددهم في مجتمعنا. من اجل كل هذا تم تعويض قانون الرحمة والعلاقات الإنسانية، بقانون جديد اسمه "المصلحة والمصلحة فقط" عنوان هذا القانون اقتصاد السوق. والذي برز بحجة أن النمط الاقتصادي المتبنى حاليا قاصراً وغامضاً، ولا يأتي أكله في ظل الثقافة السلوكية الرسمية المتعددة الألوان والأطوار. التي أفضت إلى حالات اللاستقرار بكل ما تفرزه من تمزق اجتماعي رهيب.[28]

وهكذا كان لابد من تزكية مذهب الليبرالية، لتكون مرحلة اقتصاد السوق، مرحلة جد ضرورية حتى تصبح الخدمات المجانية مدفوعة الأجر مسبقا؛ مثل ذلك مثل الدخول المدرسي الذي أصبح يكلف الأولياء أكثر من قدراتهم، فالدخول الاجتماعي يعني ملابس جديدة، كتب وأدوات... فإذا كان العائد لا يسمح منع الآباء أبنائهم من الالتحاق بمقاعد الدراسة، خاصة بعد ارتفاع أسعار الأدوات المدرسية ب **50%** ما بين **1997- 1993.** وهي نفس الفترة التي بقيت فيها نسبة الإنفاق العمومي ثابتة %PIB في **1993** كان **14%** و**13%**في **1997** حسب تقديرات **ONS**، وحتى وان التحق التلاميذ بالمدارس فان نقص الإمكانيات سوف تقضي على أمالهم وأمانيهم التي تنتهي بهم عند محطة اسمها الطرد أو التسرب. **(30-29)**

فنسبة الطرد قد بلغت **8%** على مستوى الابتدائي و **5%** في الثانوي. [31] أما عدد المتسربين فقد بلغ **500**ألف تلميذ/ السنة ما بين حالة طرد، أو انسحاب إداري. ورغم المساعدات التي تقدمها الحكومة لأولياء التلاميذ ذوي الدخل الضعيف. والمقدرة بـ **2000** دج للتلميذ. البالغ مجموع المستفيدين منها ثلاث ملايين تلميذ، وبالرغم من التوزيع المجاني للكتب، لحوالي مليون تلميذ ما بين **2001- 2002**[32]. إلا أن هذا يبقى غير كاف مما أدى إلى زيادة الغلاف المالي المخصص لهذه الأنواع من المبادرات. ليصل بذلك إلى **6** مليون د ج للدخول المدرسي **2002 - 2003**[33]

ورغم كل هذه المحاولات والمبادرات. إلا أن عملية التوزيع لم تمس الجميع، وعليه وجهت تعليمات للسادة الأمناء الدائمين للجان المحلية للتضامن. لتقدير الاحتياجات الخاصة بكل ولاية في مجال النقل المدرسي والمطاعم المدرسية، وقد جاءت هذه التعليمات بعدما لوحظ غياب الوجبة المدرسية.[34]

وآية أخرى من آيات اقتصاد السوق و**PAS** تتجلى معالمها في إلغاء العلاج المجاني الذي تعود جذوره إلى سنة **1974**، كذلك إلغاء تدعيمات سعر الدواء. فبعدما كنا في قطب مشمس، أصبحنا في قطب مظلم والعجيب في قطاع الصحة أن خدمته لم تتحسن حتى بعد أن أصبح بمقابل، فنسجل نقص في أدوات الاحتياج الأولى وأفلام الأشعة (matériel de nécessité et cliché de radiologie)وخيط الجراحة أو آلة السكانير التي هي دائما معطلة، وهذه النقائص ليست إلا حجة لإبعاد المحتاجين البسطاء، وكادت الأمور أن تنزلق إلى الأسوأ لو لا تكفل النظام بالفئات المعوزة، بحيث تم تقديم **33**ألف طلب بطاقة تسمح بالاقتناء المجاني للأدوية.

كما أن لأزمة السكن حضها في ذلك من خلال مساهمتها في تراجع شروط الصحة بسبب انتشار السكنات القصديرية، فانتشرت الأمراض والأوبئة (الكوليرة، التيفوئيد)[35]

بسبب نقص أو انعدام قنوات الصرف وتصفية المياه، وبهذا نصيب الفرد الجزائري يبقى بعيدا عن المقدار الدولي **75**لتر/اليوم مقابل **140**لتر/اليوم وللفرد الواحد، وما حدث في"عين طاية " ما هو إلا دليل عن تراجع شروط الصحة، أين أصيب **1100**فرد بالتيفوئيد مما كلف الدولة ملايير الدنانير حتى تواري عن خطيئتها من خلال اعتماد إصلاحات بغية التقليل من الأحياء القصديرية.

عموما فان الاقتصاد الجزائري قد دخل حالات المد والجزر، خاصة بعدما أصيب بفيروس اسمه " **W.B.IME"** وهو فيروس يصعب إقلاعه أو معالجته، بعدد من الإصلاحات أو المساعدات، مثل تلك المتعلقة بالشبكة الاجتماعية.

10. الشبكة الاجتماعية:

تصرح السيدة "خليدة تومي" الناطقة الرسمية باسم الحكومة في لقاء صحفي، انه تم تخصيص **1.097385**مليار د ج، لضمان السير الحسن للشبكة الاجتماعية على وجه الخصوص، وهو مبلغ يعادل **1/3** من ميزانية الدولة. [36]ولقد تمكنت الشبكة الاجتماعية من أن تشمل **54%** من شريحة المجتمع [37] وجاءت بهدف معالجة البطالة، معالجة اقتصادية واجتماعية باعتبارها احد محركات الفقر، هذا بالتكفل بالفئات المحرومة والعائلات المقصاة، خاصة أرباب العائلات عديمي الدخل، وغير القادرين على العمل بسبب المرض أو العجز . وما شبه ذلك، وكما سبق وأن أشرنا؛ فإن الهدف الرئيسي من الحماية الاجتماعية هو مساعدة المعوزين من فئات المجتمع ليتم إعادة إدماجهم في الحياة السوسيو اقتصادية والعملية.

فبعد محاولات المساعدات المالية المتنوعة **AFS**التي بدأت بتقدير **600** د ج/الشهر لفئات العمر الثالثة، من أرباب العائلات الذين يتعدى سنهم **60**سنة، كما يستفيد من AFS فئة المعوقين غير القادرين على العمل، فبلغت نسبة المستفيدين منهم **17 %** لتصبح قيمتها [38] النقدية **900**د ج / الشهر وبشكل إجمالي، فبلغ عدد المستفيدين من برنامج **AFS** سنة **2000** أي **809495** فرد وهو ما يعادل نسبة**56.29%**.[39]

والى جانب **AFS** نجد (**TAIG -ESIL**)، وهي عبارة عن مِنح إن صح القول، تقدم للأشخاص الذين هم في سن العمل، بحيث يتم إدماجهم في

النشاطات ذات المنفعة العامة. مقابل حصولهم على شبه دخل تقدر قيمته بـ **2800** د ج / الشهر. ولقد تحسنت قيمة هذا الدخل بـ **700**د ج بعدما كان يساوي **2100**د ج.عموما فان عدد المستفيدين قد انتقل **59000** مستفيد سنة **1995**إلى **130000**سنة **2000**.

ومسك الختام (**ICSR**) حيث بلغ عدد مستفيديها **945000** عائلة. بعد إجراء عمليات المراقبة ومراجعات الملفات. تم إقصاء الفئات التي لا تتوفر فيها شروط الحصول على هذه المساعدات، ولقد بلغت نسبتهم **70%** حسب إحصائيات **1999**.

والجدول يشير إلى تطور عدد المستفيدين من الشبكة الاجتماعية ما بين **1996/1995**[40]

المستفدين من الشبكة الاجتماعية	31 ديسمبر 1995	الفصل 2 من 1996
عدد المستفدين	512758	423770
AFS : عدد المتكفل بهم	420533	420000
IAIG + AFS	933291	843570
عدد المستفدين	588212	283094
IAIG : عدد المستفدين	31474	17242
IAIG + APS	1521503	112664

المصدر:CREAD.

على العموم نقول أن أفكار الشبكة الاجتماعية، تبقى ذات ريح طيبة وجد ثرية. غير أنها تعاني من سوء التسيير، مما يستدعي مهارات وتنسيقات حتى يتم التكفل الفعلي والميداني بمختلف الحالات، حسب دراجات الاحتياج. احتياجا لإفراد المعوزين، وبالتالي يمكن أن يحدد قيمة المساعدة المالية بعد تشخيص طبيعة وخط الفقر. أو بحساب قيمة القفة وما تحتويه على أقل الضروريات التي يحتاجها الفرد، أو حسب عدد الأطفال صغار السن الذي تأويهم الأسرة. والذين هم تحت كفالة المستفيد.

كما يمكن للمساعدة أن تكون كلية أو جزئية حسب الظروف، مثل ظروف المعوقين الذين يعانون من أمراض مزمنة مستديمة. كل هذا من اجل إعطاء أكثر شفافية ومصداقية في توزيع المساعدات التي تبقى قليلة كون أن قضية الفقر في الجزائر، قضية وطنية. فهي لا تقتصر على أفراد، أو بلديات، أو ولايات أو عدد مناطق دون أخرى، بل أنها تتعدى ذلك لتمس معظم خلايا المجتمع، حوالي **13** مليون جزائري، ومنهم **6.36** مليون في حالة فقر شديد.[41]

عموما فان جميعهم يعيشون تحت خط الفقر، وفي ظروف صعبة، حسب تقديرات مستويات المعيشة لسنة **2003**(**OMC**)، ولازال الداء ينتشر حتى تتسع

رقعة الفقر المطلق الذي يمس **1/3**من العائلات الجزائرية. وبالتالي فان أي جهد من شأنه المبادرة في تخفيف الألم يبقى محدودا، بسبب ضخامة حجم الاحتياجات، إذا فالمبتدأ كان **PAS** والمنتهي أصبح بطالة وفقرا، إلا أن هذا لا يمنعنا من القول أن التعاضد والتضامن والتكافل الوطني، لا يجب أن يتوقف حتى وإن قل، وحتى ولو مس الفقر نصف المجتمع أو....

وكخلاصة لما سبق نقول أن استراتيجيات الحد من الفقر في الجزائر جاءت بهدف:

الحد من تفشي الفقر.

تنمية المشاركة الاجتماعية والتكامل الاجتماعي.

زيادة الحماية الاجتماعية للفقراء.

تنمية راس المال البشري، بتوفير فرص التعليم الابتدائي للفئات المعوزة، ورفع معدل الالتحاق بالمدارس واستكمال الدراسة، مع ضمان الرعاية الصحية والوقائية، بتخفيض نسب وفيات الأمهات والأطفال ومما يزيد في معدل العمر المتوقع عند الولادة.

فتح آفاق الاستثمار، بإزالة العوائق والعتبات أمام صغار المستثمرين من اجل شفافية اكبر وإنصاف حقيقي.

توسيع فرص العمل والدخل مع اكبر عدالة في توزيع الدخل.

ويتمثل التحدي الأكبر في تنظيم الرفاهية الاجتماعية للعائلات الجزائرية المحرومة. مشاركة جميع شرائح المجتمع من القاعدة إلى القمة في تحديد الأولويات، وتخصيص الموارد حتى يتم البدء في تلقيح الفقر، مثل ما حدث في بولونيا.

وللقضاء على الفقر لابد من تسخير كل الموارد في تلبية الحاجات الداخلية.

11. الفقر وانفتاح دول العالم الثالث في زمن العولمة:

فبقدر ما ساهمت العولمة في انصهار القارات الخمس، بقدر ما ساهمت في فتح المجال أمام قوانين النيولبيرالية الأمريكية، التي أصبحت تسير عملية اتخاذ القرارات الأساسية، وتفرضها على العالم عامة وعلى الدول النامية خاصة. ونعني بذلك الهيمنة الأمريكية، وكما هو معروف لدى الأوساط المالية انه عندما "يعطس بنك أمريكا فان العالم يصاب بالزكام". لذالك فان العولمة تهدف إلى تحقيق تكامل اقتصادي عالمي، مصحوب بتقدم تقني وبتحولات نظم الإنتاج

وأسواق العمل. فاتحة المجال أمام سيطرة قوى السوق، التي تؤدي إلى خلق جو منافسة شرسة.

فالمنافسة هي سلاح ذو حدين، فمن جهة ترفع من الكفاءة الإنتاجية ومن جهة أخرى، فهي تعمل على تخفيض مستويات الأجور ورفع معدلات البطالة وامتداد قطر الفقر، وأما هذا الامتداد وتراجع حصص الدعم، وتحرير أسعار السلع، يصبح الناس أكثر افتقاراً من أي وقت مضى. والدليل على ذلك ما جاء في مؤتمر " **OKinawa**" في جوان **2000**، والذي ابرز مخاوفه من العولمة، لأن الغلبة ستكون حتما للأقوى وستبقى دائما وذلك كون أن:

من يشهد سوء التغذية هي دول العالم الثالث.[42]

وأن من ترتفع عنده نسبة الوفيات هي دول العالم الثالث.

وأن من يعرف أكبر عدد من المتشردين حوالي **100**ألف شاب دون مأوى، هي دول العالم الثالث.

ليبقى المؤكد هو أن العولمة قد تطفلت واعتدت على الحقوق الاجتماعية [43] فأثرت بذلك على الفقراء البسطاء، الذين أصبحوا يعانون من غياب الدعم وتقلص الأجور، وسحب الضمانات، والخدمات الاجتماعية، والتي وصلت إلى غاية التسريح...، هذا ما جاء في بنود العولمة ليس بهدف التصحيح [44] وإعادة الهيكلة، وإنما بهدف المحا فضة على حظوظ الثراء لأقوى المنافسين في العالم، أفما أن للجزائر أن تستيقظ من غفلتها، بأن تدخل السباق وحتى إن ولم تصل مع الأوائل. على الأقل لا تكون حقل تجارب، فبعدما كان الفقراء يتغذون من بقايا الطعام، أصبحوا اليوم يصارعون من أجل الفتات الذي أصبحت فرص الظفر به تقل وتتضاءل حتى داخل الدول المتقدمة نفسها.[45]

والدليل على هذا هو ارتفاع نسبة الفقر في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، بنسبة تبلغ **11.3%** لتبلغ النسبة في إجمالها **11.7%**[46]، وهي تعادل مجموع **33**مليون أمريكي ممن يعيشون تحت خط الفقر من أصل **285** مليون. إذن فعدد العائلات التي تعيش تحت خط الفقر تبلغ **6.8** مليون. وترجع نسبة الفقر في أمريكا على زيادة نسبة البطالة وتراجع الدخل بنسبة **2.2%** حسب إحصائيات **SDCA** لسنة**2002**[47].

وأيضا حسب تصريحات "دانيال وانبرغ" " Daniel weingerg" المسؤول عن مكتب الإحصاء في الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى الرغم من هذا فان الهوة لا زالت ترتفع وتعلو كل يوم، ما بين الدول المتقدمة والمتخلفة.

وإن كان الفارق الاقتصادي قد تحقق، فإن الهوة الرقمية بما تملك من وسائل اتصال ومعلومات. بإمكانها أن تعمق الفارق، خاصة بعدما تم ابتكار مفتاح التسيير المتضمن **109** بايت حيث [48] ربحت الإنسانية **500** سنة من الحساب. وعليه فان ما ينبغي أن نعيه هو أن هذه التكنولوجية المتقدمة، بقدر ما بإمكانها تحقيق تقدم الدول المتخلفة باختزال **500**سنة في **4** اشهر، بإمكانها تكريس **500** سنة للوراء في 4 اشهر. بحيث أن مجال الهوية الرقمية يتسارع، ويصبح مجال المقارنة غير وارد ما بين شعوب الدول المتقدمة وشعوب الدول المتخلفة. خاصة وأن الهوة الرقمية تزداد في كل دقيقة وثانية. بل في كل جزء من الثانية. إذن، بعدما تحققت الهوية الاقتصادية وتعمقت بعدد السنوات والشرخ الرقمي، أصبح يزداد بعدد الثواني. يصبح فقراء المادة، فقراء معلوماتيا أيضا.

فإذا كانت نتائج العولمة معروفة مسبقا، لماذا لا نفكر معا في إنقاذ ما تبقى من القطاع العام. بدلا من خوصصته كاملا، خاصة في الجزائر كون أن الحكمة تستدعي ذلك من خلال تحسين ربحية المشاريع العامة. وإزالة القيود عليها، مع وضع نظام حوافز يعين القطاع العام على الاستمرارية. وهذا ما يسمح للدولة بأن تحفظ نوعا ما هيبتها، على مجرى الحياة الاقتصادية. وذلك باعتبار أن ظروف أمريكا أو باقي الدول المتقدمة ليست بمثل ظروف الجزائر.

12. المنظمات العالمية وتحديات الفقر:

إذا ألقينا نظرة على طرق مكافحة الفقر في بداية هذا القرن، فإننا تتبين نتائج مخيفة. فبقدر ما استطاعت بعض الدول تسجيل تحسنات كبيرة في مجال مواجهة الفقر، مثل الصين ودول أخرى من أسيا الشرقية. تبقى بعض الدول الأخرى، تسجل تراجعات في نفس المجال، فهي لا زالت تسبح في محيط الفقر.

وتشير تقديرات وتقييمات البنك العالمي، انه في حالة تغيير الظواهر الحالية. تغييرا جذريا، فانه سيكون من الصعب تحقيق الأهداف المتفق عليها بالإجماع. والمتمثلة في تخفيف 1/2 عدد الفقراء، ومما يزيد من صعوبة المهمة، هو بطء تطور معدلات النمو وسرعة تطور معدلات السكان، فينتظر زيادة في عدد سكان العالم بمليار شخص. خلال الثلاثون سنة المقبلة. ومعظمهم سيولدون في دول سائرة في طريق النمو، مما يعيق سيرورة التنمية، وعليه فجميع المؤتمرات العالمية التي قد عقدت، والتي ستعقد سوف تثير حتما إشكالية الاتفاق على تخفيض الفقر ومن المؤتمرات التي انعقدت نذكر:

1.12. تصريحات كوبنهاقن في 1995/05

لقد جاءت على إثر القمة العالمية للتنمية، التي تم بعثها في هذا المؤتمر. إثارة مشكلة الفقر في العالم، وضرورة القضاء عليها مما جعل المنظمة الدولية توافق على ضرورة معالجة المشاكل الرئيسية للنمو الاجتماعي في العالم.

2.12. منظمة المساعدة على التنمية(IDA) 1996

أصدرت الاستراتيجية الواجب إتباعها خلال القرن 21 م. وتتطلب هذه الاستراتيجية تكثيف الجهود الجماعية، لتحقيق أهداف التنمية.

3.12. مؤتمر كولون 1999

الدول العظمى الثمانية **G.B**، توافق على اقتراح تخفيض مديونية الدول الفقيرة. بهدف تقليل الفقر في هذه الدول.

4.12. المجلس السنوي للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي 1999

بعدما تم الاتفاق على حتمية تخفيف مديونية الدول الفقيرة، جاء هذا المجلس. لوضع استراتيجية مكافحة الفقر، خاصة في الدول التي تستفيد من مساعدات **B.M** و**FMI.**

5.12. مؤتمر قمة الأرض 2002

ففي هذا المؤتمر أو القمة "قمة الأرض"، الجزائر لم تنحاز إلى الأوروبيين، كما أنها لم تكن ضد الأمريكان. غير أنها كانت مؤيدة لشعار " من اجل تعامل منسق ما بين أصحاب الشمال وأصحاب الجنوب". خاصة في ما يتعلق بجانب الصحة وتوزيع المياه ومحاربة الفقر وإلغاء الديون، وتمويل التنمية [49]. خاصة بعد تصريح رئيس إفريقيا الجنوبية Thabo mbeke " أننا نريد الآن أفعالاً مجسدة في تحقيق تنمية دائمة تستفيد منها الشرائح الفقيرة في العالم".

"ce que nous voulons maintenant ce sont des actions pratiques pour garantir que le développement durable bénéficie aux pauvres du monde" [50]

وهذا لا يتم إلا بمساعدة الدول الغنية، للدول الفقيرة. وفي نفس السياق جاءت مداخلة الرئيس الاكواتوري وبعدما تعرض لمقالة بيتر باور " piter power" القائلة انه " إذا كان من شأن المساعدات الأجنبية، مساعدة الدول الضعيفة للخروج من حلقة الفقر. ما كان للدول الغنية أن تتطور وتنمو "، قال: حقا أن الدول الغنية لم تستلم مساعدات من غيرها، ولكن لا تنسى أنها كانت فيما مضى دول مستعمرة، ولقد نهبت ما نهبت من غيرها. وعليه فان كانت هذه

الدول تماطل في مساعدة الدول الفقيرة بإلغاء البعض من ديونها، أو مسحها تماما مع تقديم مساعدات معتبرة تبعث الأمل على كبح الفقر. فلا جدوى من المساعدات التي لاتسمن ولا تغني من جوع، خاصة وان الإحصائيات والتقارير الدولية لسنة **2000**. تؤكد أن الدول النامية تدفع ما قيمته **200**مليار دولار أمريكي لتسديد ديونها، في حين أن حجم المساعدات التنموية لا تتعدى **45** مليار دولار أمريكي[51].

وهنا جاءت مداخلة الرئيس الجزائري السيد "عبد العزيز بوتفليقة" أن الدول الغنية أو المنظمات العالمية إن مسحت ديون الدول الفقيرة فهي تمسح ديون تلك الدول التي تأكدت من أنها في فقر مظلم، ولن تعرف منه قائمة. وبذلك فلن تستطيع دفع ديونها ابدأ، وعليه فإننا نقول انه لا مجال للمناورة، خاصة من خلال التصريحات المغالطة المظللة. التي تشير إلى تخفيض في قراء العالم بمقدار النصف مع مطلع **2005** على الأقل على ضوء المعطيات الحالية. مع العلم أن الرأي السياسي لم يشير إلى محاربة الفقر يمر من فوق جسر اسمه التنمية الاقتصادية المستدامة، وعليه فان الدول المحتاجة إلى أي دولار لتحقيق هذا الشرط، وإذا تحقق الإلغاء الفعلي [52] لديون هذه الدول فإنها ستتمكن حتما من تقليل حجم الهوة والمسافة فيما بينها وبين الدول الغنية[53].

وفي نفس القمة اشترط ضرورة المحافظة على البيئة، وعليه اقترح استبدال الطاقة النووية والبترول...بالطاقة الشمسية وهنا تظهر حلقة مفرغة مستقبلة تمثل عقبة جديدة على الدول النامية. أن تعرف كيف تواجهها وتتخطاها كون أن مصادر إيراداتها ودخولها ترتكز على تجارة المحروقات. ومع ذلك فلم تستطع مواجهة الفقر، ولم تتمكن من ضمان أمنها الغذائي. فكيف بها إذن أن تستبدل هذا المصدر أو أنها فقدته تماما؟.

وهكذا يبقى علينا أن نقول أن ما أثير في قمة الأرض، حول إشكاليات مواجهات الفقر، لم تختلف عن ما جاء في القمات السابقة قمة ريوديجانيرو، كوبنهاقن **1995**أو كيناوا **2000**، أو قمة مونتيري مارس **2002**. إلا أن الدول المتقدمة بقيت تفكر في كيفيات تعظيم أرباحها، من خلال الاستغلال العقلاني لدول العالم الثالث تحت يد التنمية المستديمة.

خاتمة

جذور الفقر تعود بنا إلى بداية التسعينيات حسب تقارير **CNES**، وتحاليل **B.N** لظاهرة الفقر في الجزائر والمستنتجة من نتائج **ONS**، وتشير هذه الدراسات والتقارير إلى أن عدد الجزائريين الذين يعيشون تحت خط الفقر خلال تلك الفترة قد بلغ **6.36**مليون فرد، أي أن **1/5** من المجتمع يعيش في دائرة الفقر، أما اليوم فان العدد قد تضاعف بحيث أن الفقر أصبح يطيل **1/3** من الجزائريين . ويعود السبب في ذلك، إلى برامج التعديل الهيكلي الممزوجة بسياسة الانفتاح الاقتصادي المطروحة، في قالب الإصلاحات التي أدت إلى اضطراب سوق العمل.

فأصبح الطلب يفوق العرض، أضف إلى ذلك تسريح العمالة، فكانت النتيجة بطالة مكثفة ساهمت في ملامح الفقر الذي أصبح يهدد التركيبة الطبيعية للمجتمع، خاصة بعدما هاجم الطبقة الوسيطة وعمل على إفقارها، وما زاد في سرعة تقلصها، تدهور مستويات المعيشة وتراجع القدرة الشرائية التي دخلت في سقوط حر، بسبب ضعف مستويات الدخل الوطني الذي لم يعد يسمح باقتناء أدنى الاحتياجات الضرورية من الغذاء، الملبس، المسكن وشروط الحصة وغيرها من المؤشرات، وبغياب الدعم أو انعدامه ظهرت أول بذور الاقتصاد والتهميش التي بدأت تنمو عند صغار المنتجين والمزارعين والمتقاعدين والبطالين...نظرا لانعدام الدخل، وقلت الحيلة والزاد.

وما فتح شراهة الفقر العشرية السوداء، التي عرفتها الساحة الجزائرية من حرق وتخريب الهياكل القاعدية والمؤسسات العمومية، والخاصة. وأثرت التخريبات على الأرياف، التي تتواجد بها اكبر نسبة للفقراء حوالي **68%**، وبهذا أصبح الكثير يطرق باب الرحمة، بعدما احكم عليهم الفقر قبضته. وبشكل دقيق أرباب العائلات، واليك أن تتصور سيناريو صراع رب أسرة يبلغ متوسط أفرادها خمسة.صراع من اجل البقاء، هذا إن كان يعمل، فكيف بك إن كان بطالا؟.

الجواب يؤكد لنا أن هناك ارتباط، بين البطالة والفقر وبدرجة امتياز. هكذا تبقى أكثر الفئات معاناة من الفقر الفئات المحرومة، سواء كان مكان إقامتها

الريف أو الحظر. وحتى أن تبين لنا أن فقراء الريف، هم أكثر معاناة من فقراء الحظر ونسبة **44%**، مقابل **35%** إلا أن هذا لا يمنعنا من أن نقول أن دائرة الفقر لا تستثني احد، وهي لا زالت تمتد وتتسع، خاصة في ظل ظروف ألازمة الاقتصادية ومعطيات سعي الدولة للدخول في آليات الاقتصاد العالمي، وبفشل العامل الثقافي في مواجهتها، فلننتظر مزيدا من الاندثار والتراجع على مستويات البعد الاجتماعي. أما عن إمكانية الحكم النهائي، على الفقر والفقراء في الجزائر، فتبقى صعبة في غياب الإحصائيات، ومساعدة الدول الغنية للدول الفقيرة. هذه المساعدات التي لازالت محتشمة، بل وان من مصلحة هذه الدول أن يبقى الفقر عالقا بهذه الدول والدليل على هذا هو أن من الدول المتقدمة، من يرمي القمح في البحار للمحا فضة على ثبات الأسعار، واستضعاف الضعيف في نفس الوقت الذي يبقى فيه، بقاء الغني مرهونا ببقاء الفقير.

المراجع

1- الاتجاهات الحديثة في التنمية – د. عبد القادر محمد عبد القادر عطية. الدار الجامعية للنشر – **2000**.

2-العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية – أ.د. جمال الدين العويسات. دار هومة للنشر. **2000**.

3-القرآن الكريم. سورة البقرة. الآيات **214 – 253 – 266 – 170 – 173**. سورة الحج البيات: **34 – 35.**

4-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي(**CNES**). التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة **2000**.

5-د. عبد الله محمد قسم السيد. التنمية في الوطن العربي.دار الكتاب الحديث – **2000**.

6-د. محمود حسن خان. مجلة تمويل التنمية. كيف يمكننا مساعدة الفقراء – ديسمبر **2000**.

7-مجلة التمويل والتنمية – ديسمبر **2000** – ص **5.**

8-مجلة العالم الديبلوماسي (لنكسر الحلقة الخبيثة للديون). تدخل إيريك. ت. سبتمبر **1999** – العدد **2**

1-(**ADS) agence de développement sociale.**

2-(AFS/AIG) allocation forfaitaire de solidarité et activité d'intérêt général.

3-Banque Mondiale, Rapport sur le développement dans le monde (development indicators 1999).

4-Benhabib. A and Z. Tahar, " Social policy of proximity: a new approach to poverty reduction in Algeria ".

5-Benhabib.A and Ziani. T. "poverty alleviation policies in Algeria thought the Implementation of participatory service schemes " in conférence international sur la lutte contre la pauvreté et l'exclusion. Alger 10/2000.

6-Cahiers de CREAD. N°46/47 (4èmetrimèetre 1998 et 1ertrimestre 1999).

7-Carte de pauvreté en Algérie, programme des nations unies pour le développement. Mai 2001

8-CENEAP. L'enquête 1998. portant sur un échantillon de 2000 ménages.

9-Chate Lus Michel et Jacques Fontanel – dix problèmes économiques contemporains. OPU édition, 1993.

10-CNES, " projet de rapport, regard sur l'exclusion sociale, le cas des personnes âgées et de l'enfance privée de famille ". mail 2001

11-CNES, "projet de rapport, regard sur l'exclusion sociale", mai 2001

12-CNES. PRNDH. 1998.

13-Deepa Narayan Le financement de développement – comment aidez les pauvres. Décembre 2000.– Revue: Pauvreté et convergence des consommations au Canada; Patrice Faubert et Simon François Pares, Ialois Avril 1997

14-FIDH – fédération international des droits de l'homme –2000

15-Finance and development, making globalization werk for the poor – Kevin Warkins. Published by IFM. March 2002.
16-Finance et développement. Par " Nora Lustig*; Omar Arias ". mars 2000.**
17-Institut national du travail – présentation de l'emploi et élargissement de la couverture sociale des texte et contextes – document polycopie.
18-La Banque Mondial 2002
19-Le piège de la mondialisation de henz peter. 1996.
20-Magasine d monde diplomatique- erique houssane- N°02. 09/1999.
21-Magasine, "santé". N°06, Juillet. 1999.
22-Ministère du Travail et de la protection social 1995 – dispositif relatif au soutien de l'état aux catégorie sociales défavorisées – document polycopie Alger.
23-Quentin Wodon. Marketing contre pauvreté. Les éditions de latelier - Paris 1993.
24-SDCA. Les statistiques des département du commerce américain. 2002.
25-soir d'Algérie (du rapport de l'Algérie a la violence), 04 – 28/11/2002
26-The social effects of globalization UNRISD – 1997.
27-The work bank "stratégie de lutte contre la pauvreté" in the internet. www.workbank.org/poverty/stratégies/strfren.pelf.2002
28-UNDP, " vaincre la pauvreté humaine ". 2002 in the Internet
29-UNDP, technical- support document. Pauvreté indicators -1995. The internet: www.undp.org/pauvreté/publications.
30-W.B. Développement indicators-" pauvreté"- pub by W.B. 2000.